



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية

قراءة نقدية لكتاب

التأمين من الحريق وخسارة الأرباح
النظرية ومستندات التنفيذ



منعم الخفاجي

منعم الخفاجي:
التأمين من الحريق
وخسارة الأرباح:
النظرية ومستندات
التنفيذ

منعم الخفاجي، التأمين من الحريق وخسارة الأرباح: النظرية ومستندات التنفيذ (بغداد: مؤسسة نائر العصامي، الطبعة الثانية، 2025)

المراجع: مصباح كمال

المحتويات

2.....	مقدمة
4	البنية العامة للكتاب واتجاهه المعرفي
4	السرد التاريخي لنشأة التأمين من الحريق
5.....	أهمية التأمين من الحريق في الاقتصاد والمجتمع
6	المبادئ الأساسية لعقد التأمين: دقة قانونية مقابل ضعف مقارن
6	محل التأمين والأخطار المغطاة: عرض شامل لكنه تقليدي
7.....	الاستثناءات والتطهيرات: مادة تنفيذية قوية تحتاج إلى تأطير نظري
7.....	الاكتتاب وتسوية التعويضات: قوة عملية تحتاج إلى أمثلة واقعية



أوراق تأمينية

- مدخل إلى تأمين خسارة الأرباح: بداية قوية تحتاج إلى تعميق نظري.....10
الخاتمة.....15
الملاحق.....16
ملحق: التطورات الحديثة في مفهوم المصلحة التأمينية ومبدأ التعويض في عصر الأصول
الرقمية وغير الملموسة.....16
ملحق: التظاهرات التأمينية بين الاستثناءات التقليدية ونظرية المخاطر.....19
ملحق: تطوّر استثناءات الإرهاب والحرب في التأمين الدولي.....20

مقدمة

سبق وأن قدمت عرضاً للطبعة الأولى لهذا الكتاب في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين¹. وقبل أيام استلمت مشكوراً من الزميل والصديق منعم الخفاجي الطبعة الثانية من الكتاب. بعد اطلاعي على هذه الطبعة أقدمت على تقديم قراءة نقدية أكاديمية للكتاب بدلاً من المراجعة السريعة.

أتجرأ بالقول إن الكتاب هو أحد أبرز المؤلفات العربية الحديثة في مجال التأمينات العامة. تأتي أهمية الكتاب من كونه يجمع بين خبرة مهنية تمتد لأكثر من خمسة عقود في أسواق التأمين العراقية والعربية، وبين رغبة واضحة في سدّ فجوة معرفية تتعلق بالتطبيقات العملية لتأمين الحريق وخسارة الأرباح، وهي فجوة طالما عانت منها المكتبة التأمينية العربية التي يغلب عليها الطابع النظري المحدود أو التقديمي العام وخاصة في فرع التأمين على خسارة الأرباح².

¹ [التأمين من الحريق وخسارة الأرباح: النظرية ومستندات التنفيذ. – شبكة الاقتصاديين العراقيين](#)

² كي لا يساء الفهم فإن تعبير "يغلب عليها الطابع النظري المحدود أو التقديمي العام" لا يقصد الانتقاص من الكتب التأمينية العربية، بل يشير إلى طبيعة المرحلة التي مرت بها الكتابة التأمينية في العالم العربي، حيث انصبّ معظم الإنتاج المعرفي على تقديم المفاهيم الأساسية وشرح المبادئ العامة للتأمين، دون التوسع في التطبيقات الفنية المتقدمة أو النماذج العملية التي يحتاجها العاملون في الصناعة، وخاصة في فرع التأمين على خسارة الأرباح. فالكثير من هذه المؤلفات كُتبت بهدف نشر الوعي التأميني أو تقديم مدخل أولي للدارسين، ولذلك ركزت على



أوراق تأمينة

يُعدّ منع الخفاجي الأكثر ثراءً وإنتاجاً في مجال التأليف التأمينة في العراق، ولا يضاهيه في هذا الجهد أي كاتب آخر. وهو يستحق كل تقدير وإشادة على مثابرته في الكتابة واستمراره في رفد المكتبة التأمينة رغم تقدّم العمر، بما يعكس التزاماً مهنيّاً نادراً وحرصاً أصيلاً على تطوير هذا الحقل المعرفي.

سنحاول في هذه القراءة تحليل البنية المعرفية للكتاب، وتقييم منهجيته، ورصد نقاط القوة والضعف في معالجته للمفاهيم التأمينة الأساسية، مع التركيز على مدى اتساق العرض وارتباطه بالأدبيات والممارسات العالمية، ومدى قدرته على تقديم إضافة نوعية للباحثين والممارسين على حدّ سواء.

المنهج النقدي

تعتمد هذه القراءة النقدية منهجاً تحليلياً مركّباً يجمع بين المقارنة المعيارية، والربط بين الممارسة التأمينة المحلية والتطورات الدولية الحديثة. يقوم هذا المنهج على فحص البنية المعرفية للكتاب من خلال ثلاثة مستويات مترابطة: أولاً، تحليل اتساق العرض الداخلي ومدى دقته في تقديم المفاهيم الأساسية، مع تقييم قدرة المؤلف على الربط بين المبادئ القانونية والممارسات التطبيقية. ثانياً، مقارنة محتوى الكتاب بالأدبيات العالمية في التأمين من الحريق وخسارة الأرباح، بما يشمل المعايير الهندسية الحديثة، ونماذج إدارة المخاطر، والتطورات التشريعية في الأسواق المتقدمة، وذلك بهدف تحديد موقع الكتاب ضمن خارطة المعرفة التأمينة المعاصرة. ثالثاً،

التعريف بالمصطلحات، وشرح المبادئ، وتقديم أمثلة عامة، أكثر من تركيزها على الجوانب التطبيقية الدقيقة مثل نماذج الاكتتاب، طرق التسعير، حالات دراسية واقعية، أو تحليل العلاقة بين التأمين وإعادة التأمين.

هذا الوصف يعكس طبيعة تطور المعرفة التأمينة في المنطقة، لا قصوراً في جهود المؤلفين، إذ إن معظمهم كان يعمل في بيئة تفتقر إلى المصادر المتخصصة أو البيانات الفنية، مما جعل الكتابة التقديرية ضرورة لتأسيس قاعدة معرفية أولية. ومع ذلك، فإن هذا الطابع التمهيدي يترك فجوة في الأدبيات المتقدمة التي تتناول الفروع الفنية الدقيقة، وهو ما يجعل الكتب التي تجمع بين الخبرة العملية والتحليل التطبيقي، مثل الكتاب محلّ القراءة، ذات قيمة خاصة لأنها تسدّ جانباً من هذا النقص وتقدم إضافة يحتاجها الممارسون والباحثون على حدّ سواء.



أوراق تأمينة

تقديم مدى قدرة الكتاب على الاستجابة للتحويلات البنوية في الصناعة التأمينية، مثل صعود الأصول الرقمية، وتعقيد سلاسل التوريد، وتطور أدوات الاكتتاب والتسوية. هذا المنهج لا يهدف إلى إصدار أحكام نهائية، بل إلى وضع الكتاب في سياق نقدي يسمح بإبراز نقاط قوته، وتحديد المجالات التي يمكن تطويرها في طبعات لاحقة، بما يعزز دوره في سدّ الفجوة المعرفية في المكتبة التأمينية العربية.

البنية العامة للكتاب واتجاهه المعرفي

يبدأ الكتاب بمقدمة ذات طابع شخصي ومهني، تتضمن إهداءات واسعة تعكس ثقافة التلمذة التأمينية في العراق والاعتراف بفضل الرواد (يذكر منهم بحكم تجربته في العمل معهم: بهاء بهيج شكري وعبد الباقي رضا)، ثم ينتقل إلى نبذة عن الكاتب (ص 7) تُظهر مساراً مهنيّاً طويلاً في شركات التأمين داخل العراق وخارجه. هذه البداية تمنح الكتاب شرعية مهنية واضحة، لكنها لا تقدّم إطاراً نظرياً صارماً أو منهجاً تحليلياً محدداً، وهو ما ينعكس لاحقاً على طبيعة المعالجة التي تميل إلى التطبيق العملي أكثر من التحليل الأكاديمي—وهذا هو الهدف الأساس من الكتاب—وإشارتنا إلى الجانب الأكاديمي تهدف إلى إثارة اهتمام الكاتب وغيره من ممارسي التأمين في العراق لتطبيق هذا النهج التحليلي.

يعرض الكتاب سرداً تاريخياً لنشأة التأمين من الحريق، وشرح للمبادئ القانونية الأساسية، وتفصيل للأخطار المغطاة والاستثناءات، ثم عرض عملي لخطوات الاكتتاب وتسوية التعويضات، وصولاً إلى مدخل أولي لتأمين خسارة الأرباح. ويضم الكتاب ثلاثة ملاحق: نموذج وثيقة التأمين، نموذج وثيقة تأمين خسارة الأرباح، نموذج وثيقة التأمين الصناعية من كافة الأخطار. هذه البنية تكشف عن رغبة المؤلف في الجمع بين الجانب النظري والجانب التنفيذي، لكنها تميل بوضوح إلى التطبيق العملي، مما يجعل الكتاب أقرب إلى دليل مهني منه إلى دراسة أكاديمية.

السرد التاريخي لنشأة التأمين من الحريق



أوراق تأمينة

يقدّم المؤلف سرداً تاريخياً جذاباً لبدايات التأمين من الحريق، مستشهداً بحريق لندن الكبير سنة 1666 ومحاولات نيكولاس باربون لتأسيس شركة للتأمين، ثم تأسيس شركة الشمس للتأمين Sun Insurance Office. ورغم أن هذا العرض ممتع وواضح، إلا أنه يفتقر إلى التوثيق التاريخي أو الإحالات العلمية، ولا يقدّم مقارنة مع تطور التأمين في أوروبا القارية أو الولايات المتحدة—وهذا مفهوم لأن المكتبة العربية تفتقر إلى الكتابات التاريخية عن مؤسسة التأمين. إشارتنا إلى هذا الجانب تهدف إلى إثارة اهتمام الكاتب وغيره من ممارسي التأمين في العراق للرجوع إلى المصادر التاريخية المتخصصة باللغة الإنجليزية.³ كما يغيب عن الكتاب التحليل الذي يربط تطور التأمين بالتحويلات الاقتصادية الكبرى، مثل الثورة الصناعية أو تطور الأسواق المالية وخاصة في العقود الأربعة الماضية. وبالتالي، يبقى السرد مفيداً للقارئ العام، لكن قيمته الأكاديمية محدودة.

أهمية التأمين من الحريق في الاقتصاد والمجتمع

يعرض المؤلف أهمية التأمين من الحريق في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خصوصاً في حالات حرائق المصانع والمشاريع التجارية. غير أن هذا العرض يبقى عاماً، ولا يقدّم بيانات أو أمثلة واقعية أو ربطاً بنظريات الاقتصاد الكلي⁴ أو إدارة المخاطر. كان من الممكن تعزيز هذا

³ على سبيل المثال كتاب:

Barry Supple, *The Royal Exchange Assurance: A History of British Insurance 1720-1970* (Cambridge University Press, 1970)

⁴ يمكن ربط عرض المؤلف بأطر الاقتصاد الكلي من خلال توضيح أن تأمين الحريق لا يقتصر على حماية منشأة مفردة، بل يسهم في حماية عناصر أساسية في الاقتصاد مثل الإنتاج، التشغيل، واستمرارية النشاط التجاري. فعندما يتوقف مصنع أو مشروع تجاري بسبب حريق، يتأثر الناتج المحلي، وتراجع مستويات التشغيل، وقد تتعطل سلاسل التوريد، وهي كلها متغيرات مركزية في نماذج الاقتصاد الكلي التي تدرس النمو والاستقرار. ومن هنا يصبح التأمين أداة لامتصاص الصدمات، لأنه يوفر تمويلاً سريعاً لإعادة التشغيل ويمنع انتقال الخسارة الفردية إلى خسارة كلية تؤثر في السوق والعمل والدخل. هذا الربط بين التأمين وديناميات الاقتصاد الكلي يوضح أن دور التأمين يتجاوز التعويض المالي المباشر، ليصبح جزءاً من منظومة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما لم يتناوله المؤلف في عرضه رغم أهميته في فهم الأثر الواسع لتأمين الحريق وخسارة الأرباح.



أوراق تأمينية

القسم بتحليل أثر الحرائق على الناتج المحلي أو على سلاسل التوريد، أو مناقشة دور التأمين في إعادة بناء البنية التحتية الصناعية، مما يمنح النص عمقاً أكبر ويجعله أكثر اتساقاً مع الأدبيات الاقتصادية الحديثة. وفي ظني أن الخفاجي كان سيقدم على مثل هذا التحليل لو توافرت له البيانات. نعرف أن قطاع التأمين العراقي لم يرق لحد الآن بتصنيف جداول تاريخية تضم بيانات التأمين الأساسية كأقساط التأمين والتعويضات، وكان هذا موضوعاً للتخاطب مع بعض زملاء المهنة في العراق لكنها لم تثمر.

المبادئ الأساسية لعقد التأمين: دقة قانونية مقابل ضعف مقارن

يُعدّ هذا القسم (صفحة 13-24) من أجزاء الكتاب المحكمة، إذ يقدم المؤلف شرحاً دقيقاً للمبادئ الأساسية مثل حسن النية، المصلحة التأمينية، التعويض، المشاركة، الحلول، والسبب القريب، مستشهداً بنصوص القانون المدني العراقي بدقة. ورغم قوة العرض القانوني، إلا أنه يفتقر إلى المقارنة مع التشريعات العربية الأخرى أو مع التطورات الحديثة في قانون التأمين البريطاني، كما يغيب الربط بين المبادئ القانونية والإشكالات التطبيقية في المحاكم العراقية، رغم خبرة المؤلف القضائية. كما لا يناقش المؤلف التطورات الحديثة في مفهوم المصلحة التأمينية أو التعويض في ظل الأصول الرقمية أو غير الملموسة، وهي موضوعات أصبحت مركزية في التأمين المعاصر وخاصة في أسواق التأمين المتقدمة.⁵ وهنا أيضاً فإن إشارتنا إلى هذا الجانب تهدف إلى إثارة اهتمام الكاتب وزملائه من ممارسي التأمين في العراق للرجوع إلى دراسة هذه التطورات.

محل التأمين والأخطار المغطاة: عرض شامل لكنه تقليدي

يقدم المؤلف شرحاً واضحاً لمحل التأمين والأخطار المغطاة، لكنه يظل ضمن الإطار التقليدي لوثيقة الحريق القديمة. لا يناقش مثلاً الحرائق

⁵ راجع الملحق حول المصلحة التأمينية.



أوراق تأمينة

الناجمة عن الأنظمة الإلكترونية أو بطاريات الليثيوم أو المعايير الدولية الحديثة لإدارة أخطار الحريق، كما يغيب الحديث عن الأصول الرقمية أو غير الملموسة،⁶ رغم توسّعها في الصناعة الحديثة. هذا القسم مفيد للممارسين، لكنه يحتاج إلى تحديثات تتناسب مع المخاطر الحديثة التي تواجه الصناعات المعاصرة، خصوصاً في ظل التحول الرقمي والاعتماد المتزايد على الأنظمة الإلكترونية. لعل الكاتب يعالج هذه الموضوعات في كتاب لاحق.

الاستثناءات والتظاهرات: مادة تنفيذية قوية تحتاج إلى تأطير نظري

يعرض المؤلف الاستثناءات التقليدية والتظاهرات الخاصة بتوسيع الغطاء التأميني، مثل الانفجار والشغب والعمل الإرهابي. هذا القسم غني ومفيد للممارسين، لكنه يحتاج إلى تأطير نظري يربط هذه التظاهرات بنظرية المخاطر، ويقارنها بالتظاهرات العالمية، ويشرح أثر إعادة التأمين على قبول الأخطار الإضافية.⁷ كما لا يناقش المؤلف الجدال العالمي حول استثناء خطر الإرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر 2001، أو استثناءات الحرب في ظل الحروب الحديثة غير التقليدية، وهي موضوعات أصبحت مركزية في التأمين الدولي.⁸

الاكتتاب وتسوية التعويضات: قوة عملية تحتاج إلى أمثلة واقعية

⁶ تبرز أهمية هذه المفاهيم اليوم بسبب التحول الكبير نحو الأصول الرقمية وغير الملموسة، إذ لم تعد الخسائر الناجمة عن الحريق تقتصر على الأضرار المادية، بل تشمل توقف الأنظمة الإلكترونية، فقدان البيانات، وتعطل مراكز البيانات. ولهذا ظهرت معايير متخصصة لحماية مراكز البيانات، وهي معايير تتعامل مع الحريق بوصفه خطراً على استمرارية العمل الرقمي، لا مجرد خطر على الممتلكات المادية. وفي بريطانيا، تُعدّ المعايير الخاصة بحماية البنية الإلكترونية جزءاً من منظومة المعايير البريطانية British Standards. سوق التأمين العراقي ليس بعيداً عن امتلاك الأصول الرقمية وغير الملموسة، ومن المستحسن أن تخضع للدراسة من قبل الهيئات المختصة بما فيها هيئات التأمين كالديوان وجمعية التأمين العراقية.

⁷ راجع ملحق التظاهرات التأمينية.

⁸ راجع ملحق تطورات استثناءات الإرهاب.



أوراق تأمينية

يمثل القسم الخاص بالاكنتاب وتسوية التعويضات أحد أكثر أجزاء الكتاب نضجاً من الناحية العملية، إذ يقدم المؤلف خطوات واضحة ومباشرة تساعد المكتتبين التنفيذيين على التعامل مع الخطر في بيئته الواقعية. ويبرز في هذا القسم تركيز المؤلف على العناصر الأساسية لعملية الاكنتاب، مثل زيارة موقع التأمين، وتقييم وسائل الوقاية، ودراسة طبيعة النشاط، وتحليل الظروف التشغيلية التي قد تزيد من احتمالية وقوع الحريق أو تفاقم آثاره. كما يشرح المؤلف آلية تسوية التعويضات بطريقة منهجية، توضح كيفية احتساب الضرر، وتحديد مسؤولية المؤمن، والتعامل مع الوثيقة وشروطها عند وقوع الخسارة.

ورغم قوة هذا العرض من الناحية التطبيقية، إلا أنه يحتاج إلى دعم معرفي أعمق يجعله أكثر اتساقاً مع المعايير الدولية الحديثة. فالاكنتاب في الأسواق المتقدمة لم يعد يعتمد فقط على الخبرة الميدانية أو التقييم البصري للموقع، بل أصبح يستند إلى نماذج هندسية متقدمة لتقييم المخاطر، وإلى معايير دولية تضع قواعد دقيقة لتصميم أنظمة الوقاية وتحديد مستويات الخطورة. ومن دون ربط الخطوات العملية التي يقدمها المؤلف بهذه المعايير، يبقى العرض مفيداً للممارسين لكنه غير مكتمل من الناحية الأكاديمية.

كما أن هذا القسم يحتاج إلى أمثلة واقعية أو حالات دراسية توضح كيفية تطبيق الخطوات التي يذكرها المؤلف في سياقات مختلفة رغم أن الكتاب لا يخلو من عرض أمثلة. فالاكنتاب في مصنع للمواد الكيميائية يختلف جذرياً عن الاكنتاب في مخزن تجاري أو ورشة صناعية صغيرة، كما أن تسوية التعويضات في حالة تلف جزئي تختلف عن تسويتها في حالة خسارة كلية. ومن دون أمثلة تطبيقية، يصعب على القارئ أن يرى كيف تُترجم المبادئ النظرية إلى قرارات عملية، وكيف تتعامل شركات التأمين مع التعقيدات التي تظهر عند وقوع الخسارة.

وتبرز أيضاً الحاجة إلى ربط هذا القسم بالتطورات الحديثة في التكنولوجيا، إذ أصبحت أجهزة الاستشعار وأنظمة المراقبة الذكية جزءاً أساسياً من تقييم



أوراق تأمينية

المخاطر في المنشآت الصناعية والتجارية. فالالاكتتاب المعاصر يعتمد على بيانات لحظية حول درجات الحرارة، مستويات الرطوبة، الاهتزازات، استهلاك الطاقة، وسلوك المعدات، وهي بيانات تُجمع عبر أنظمة إنترنت الأشياء وتُحلل باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. هذه الأدوات تسمح بتقييم أكثر دقة للخطر، وتساعد على اكتشاف الأعطال قبل وقوع الحريق، وتقلل من احتمالية الخسائر الكبيرة. ومن دون الإشارة إلى هذه التطورات، يبدو العرض وكأنه ينتمي إلى مرحلة سابقة من تطور الصناعة التأمينية.

كما أن تسوية التعويضات نفسها أصبحت تعتمد على أدوات رقمية متقدمة، مثل النمذجة modelling ثلاثية الأبعاد لموقع الحادث،⁹ وتحليل البيانات التشغيلية قبل وقوع الخسارة،¹⁰ واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقدير حجم الضرر. وهذه الأدوات أصبحت جزءاً من الممارسة التأمينية في العديد من الأسواق، وتؤثر مباشرة على سرعة التسوية ودقتها، وعلى قدرة شركات التأمين على التعامل مع الخسائر المعقدة. وبهذا الشأن تعتمد الأسواق المتقدمة على مسوّي الخسائر loss adjusters وهم الخبراء في تطبيق هذه الأدوات.

إن قوة هذا القسم تكمن في وضوحه وارتباطه بالممارسة اليومية للمكتتبين، لكنه يحتاج إلى توسعة معرفية تربطه بالمعايير الدولية الحديثة، وإلى أمثلة

9 النمذجة ثلاثية الأبعاد لموقع الحادث هي تقنية رقمية متقدمة تُستخدم في تقييم الخسائر التأمينية، تعتمد على إعادة بناء موقع الحريق أو الانفجار أو أي حادث آخر باستخدام برامج متخصصة تولّد نموذجاً افتراضياً دقيقاً للمكان المتضرر. يسمح هذا النموذج بتحليل مسار الحريق، وتحديد نقاط الاشتعال المحتملة، وقياس حجم الضرر بدقة، ومقارنة الحالة قبل الحادث وبعده، كما يتيح للمكتتبين وخبراء التسوية فهماً بصرياً شاملاً للعوامل التي ساهمت في وقوع الخسارة. وتُعدّ هذه التقنية جزءاً من التحول الرقمي في صناعة التأمين، لأنها تقلّل من الاعتماد على المعايير التقليدية، وتُسرع عملية التقدير، وتزيد من دقة القرارات المتعلقة بالتعويض وإدارة المخاطر.

10 تحليل البيانات التشغيلية قبل وقوع الخسارة هو منهج تقني يعتمد على جمع ومراجعة البيانات التي تنتجها المعدات والأنظمة داخل المنشأة خلال فترة التشغيل الاعتيادي، بهدف فهم الأنماط التي سبقت الحادث وتحديد المؤشرات المبكرة للخلل أو الارتفاع في مستوى الخطر. يشمل هذا التحليل بيانات مثل درجات الحرارة، استهلاك الطاقة، الاهتزازات، معدلات الإنتاج، وسجلات الأعطال، ويُستخدم لتكوين صورة دقيقة عن الظروف التشغيلية التي ربما ساهمت في وقوع الحريق أو تفاقم أثره. وتساعد هذه التقنية شركات التأمين على تحسين دقة تقييم الخطر وتسوية التعويضات، لأنها تكشف العلاقة بين الأداء التشغيلي والسبب المحتمل للخسارة.



أوراق تأمينية

واقعية توضّح كيفية تطبيق الخطوات التي يذكرها المؤلف، وإلى معالجة للتطورات التكنولوجية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عملية الاكتتاب وتسوية التعويضات. ومن دون هذه العناصر، يبقى القسم مفيداً لكنه لا يعكس التطور الكبير الذي شهدته صناعة التأمين خلال العقدين الأخيرين، ولا يقدّم الصورة الكاملة التي يحتاجها القارئ الأكاديمي أو المهني المتقدم.

مدخل إلى تأمين خسارة الأرباح: بداية قوية تحتاج إلى تعميق نظري

يقدم الفصل معالجة واسعة لتأمين خسارة الأرباح، ويظهر المؤلف خبرة مهنية واضحة في تبسيط هذا النوع من التأمين للقارئ العربي، مع التركيز على الجوانب التطبيقية التي يحتاجها المکتتبون والمسوّقون. ويحسب له أنه يبدأ بتأطير نظري صحيح يقوم على مبدأ التعويض، ويشرح أهمية هذا التأمين للمشاريع الصناعية والتجارية، خصوصاً في الحالات التي تتجاوز فيها خسائر توقف العمل حجم الخسائر المادية نفسها. غير أن هذا التقديم يبقى عاماً ولا يتعمق في الإشكالات النظرية التي تواجه تطبيق مبدأ التعويض في الخسائر التبعية، ولا يناقش التحديات الحديثة المرتبطة بالأصول غير الملموسة أو سلاسل التوريد المعقدة.

إن الإشكالات النظرية التي تواجه تطبيق مبدأ التعويض في الخسائر التبعية ليست بسيطة، لأنها تتعلق بطبيعة هذا النوع من الخسائر التي تختلف جذرياً عن الخسائر المادية المباشرة. فهذه الخسائر المتمثلة، على سبيل المثال، بتوقف الإنتاج أو انخفاض رقم المبيعات أو استمرار المصاريف دون مردود، لا يمكن قياسها مباشرة كما تُقاس الخسائر المادية. ولذلك يواجه مبدأ التعويض صعوبة في تحديد الوضع المالي الذي كان سيكون عليه المؤمن له لو لم يقع الحادث. فهذه الخسائر تعتمد على توقعات وسلوك السوق وظروف التشغيل، وهي عناصر لا يمكن التحقق منها بشكل يقيني. كما أن الربح نفسه ليس قيمة ثابتة، بل نتيجة تفاعل بين الإنتاج والطلب والأسعار، مما يجعل تقديره بعد الحادث عملية افتراضية أكثر منها حساباً مادياً مباشراً.



أوراق تأمينية

وتظهر الإشكالات أيضاً في الحالات التي يكون فيها الضرر المادي جزئياً، بينما يكون أثره على الأرباح كبيراً أو ممتداً زمنياً، أو في الحالات التي تتدخل فيها أسباب الخسارة بين الحادث المؤمن منه وعوامل تشغيلية أو سوقية لا علاقة لها بالتأمين. وفي مثل هذه الحالات يصبح الفصل بين ما هو خسارة تبعية ناتجة عن الحادث وما هو تراجع طبيعي في الأداء مسألة تقديرية قد تثير خلافات بين المؤمن والمؤمن له.

كما يواجه مبدأ التعويض تحدياً في إثبات العلاقة السببية بين الحادث والخسارة التبعية، لأن توقف الإنتاج أو انخفاض المبيعات قد يكون مرتبطاً بعوامل خارجية مثل المنافسة أو تغير الطلب أو مشاكل إدارية، وهي عوامل لا يغطيها التأمين. وهذا يجعل تطبيق المبدأ أكثر تعقيداً مقارنة بتعويض الأضرار المادية التي يمكن رؤيتها وقياسها مباشرة.

لهذه الأسباب، يبقى تطبيق مبدأ التعويض في الخسائر التبعية مجالاً إشكالياً نظرياً وعملياً، ويحتاج إلى نماذج دقيقة، وبيانات مالية موثوقة، ومعايير اكتتاب واضحة، حتى لا يتحول التعويض إلى تقدير ذاتي أو إلى تعويض يفوق أو يقل عن الخسارة الحقيقية التي كان سيواجهها المؤمن له لو لم يقع الحادث.

وبسبب هذه التعقيدات فإن شركات التأمين في الأسواق المتقدمة تعتمد على مسوّي خسائر متخصصين¹¹ forensic accountant

¹¹ يُعدّ المحاسب الجنائي Forensic Accountant عنصراً أساسياً في عملية تسوية مطالبات خسائر الأرباح Business Interruption، نظراً لطبيعة هذه المطالبات التي تعتمد على تقديرات مالية معقدة تتجاوز حدود المحاسبة التقليدية. فخسارة الأرباح ليست رقمًا مباشرًا يمكن استخلاصه من الدفاتر، بل هي خسارة افتراضية تُقدّر استناداً إلى الأداء المالي المتوقع لولا وقوع الحادث المؤمن عليه، مثل الحريق أو الانفجار أو أي تعطل جوهري في العمليات.

يقوم المحاسب الجنائي بتحليل السجلات المالية للشركة قبل وبعد الحادث، وتقييم الاتجاهات الموسمية، وتقدير الإيرادات التي كان يمكن تحقيقها، إضافة إلى التحقق من صحة البيانات المالية واستبعاد العوامل غير المرتبطة بالحادث. كما يتولى تحديد المصاريف الثابتة والمتغيرة، وتقدير فترة التعويض Indemnity Period، وتحليل المصاريف الإضافية التي تكبّدها الشركة لتقليل أثر التوقف.



أوراق تأمينية

يعزو المؤلف ضعف انتشار هذا التأمين في الدول العربية إلى نقص المعرفة لدى كوادر شركات التأمين وغياب الوعي لدى أصحاب المشاريع، وهو تفسير واقعي لكنه لا يتناول العوامل البنوية الأعمق مثل غياب إدارة المخاطر الحديثة، وضعف البيانات المالية، وغياب التشريعات الداعمة التي تلزم المشاريع الصناعية والتجارية بتوفير حدٍ أدنى من التأمين ضد الحريق أو التأمين على خسارة الأرباح، أو تشترط وجود هذا الغطاء ضمن متطلبات السلامة والترخيص. ففي العديد من الدول، ومنها العراق، يمكن للمصنع أو المنشأة أن يعمل دون أي تأمين يغطي توقف الإنتاج أو خسارة الأرباح، لأن التشريعات لا تربط بين إدارة الخطر وبين شروط منح الإجازات أو تجديد الرخص. هذا الفراغ التشريعي يضع شركات التأمين أمام سوق غير منظم، ويجعل قرار شراء التأمين اختيارياً بالكامل، في حين أن التجارب الدولية تُظهر أن وجود تشريعات واضحة مثل إلزام المشاريع الكبرى بتأمينات الحريق وخسارة الأرباح أو ربط التأمين بإدارة السلامة المهنية يسهم مباشرة في توسيع قاعدة الطلب ويعزز قدرة شركات التأمين على تقديم منتجات متقدمة.

كما أن اختيار المؤلف تقديم المعلومات الأساسية بأسلوب مبسط، مع تجنب التوسعات الحديثة مثل توقف المجهزين أو الأخطار السيبرانية، يجعل الفصل مناسباً للمبتدئين لكنه لا يشبع الفضول الأكاديمي. أظن أن هذا النمط من معالجة الموضوع مقصودة من المؤلف.

ويُعدّ القسم التاريخي من أبرز نقاط القوة في الفصل، إذ يوضح تطور هذا النوع من التأمين في أوروبا ويشرح بوضوح فشل الطريقة النسبية القديمة في تحقيق العدالة التأمينية. كما يقدّم عرضاً جيداً لطريقة رقم المبيعات، ويشرح المفردات الأساسية مثل المصاريف المتغيرة والثابتة والربح

وتتطلب هذه المهام خبرة تحليلية ومهارات تحليلية دقيقة، إذ قد تكون مطالبات خسائر الأرباح محل خلاف بين شركة التأمين والمؤمن له، ما يستدعي إعداد تقرير محايد وموثق يدعم عملية التفاوض ويضمن الوصول إلى تقدير عادل للخسارة. ولهذا يُستعان بالمحاسب الجنائي بوصفه متخصصاً يجمع بين المعرفة المحاسبية التقليدية وأساليب التحقيق المالي، مما يجعله جزءاً محورياً في تسوية هذا النوع من المطالبات المعقدة.



أوراق تأمينة

الإجمالي، مع أمثلة رقمية تساعد على الفهم. غير أن هذا العرض يظل تقنياً ويحتاج إلى ربطه بالتحليل الاقتصادي الأوسع وبالتطبيقات الحديثة في الصناعات المختلفة.

المقصود بالتحليل الاقتصادي هنا هو توضيح كيف ترتبط مفاهيم مثل المصاريف المتغيرة والثابتة والربح الإجمالي بديناميات السوق والإنتاج، وليس فقط بوصفها عناصر محاسبية. فطريقة رقم المبيعات تعتمد على افتراضات اقتصادية حول سلوك الطلب، مرونة الإنتاج، أثر التوقف على سلسلة القيمة، ودور الربحية في استدامة النشاط. ربط هذه المفاهيم بالاقتصاد الكلي يوضح كيف يؤثر توقف مصنع أو منشأة على الناتج المحلي، والتشغيل، والتدفقات النقدية، وكيف يصبح تأمين خسارة الأرباح أداة لامتناس الصدمات الاقتصادية وليس مجرد آلية تعويض محاسبية.

أما التطبيقات الحديثة، فالمقصود بها إدماج التطورات التي شهدتها الصناعات المختلفة في العقود الأخيرة، مثل الإنتاج المرن، التصنيع الرشيق، سلاسل التوريد العالمية، الأنظمة الرقمية، والاعتماد على البيانات التشغيلية في تقييم الخطر. فطريقة رقم المبيعات، رغم أهميتها، تحتاج إلى تكيف مع واقع صناعات تعتمد على مخزون منخفض، أو إنتاج يعتمد على مورد واحد، أو عمليات رقمية يمكن أن تتوقف بسبب هجمات سيبرانية. إدراج هذه التطبيقات يوضح كيف تتغير طبيعة الخسائر التبعية في الصناعات الحديثة، وكيف يجب أن تتطور نماذج الاكتتاب لتستوعب هذه التحولات

أما التأطير النظري المطلوب فإنه يقوم على توضيح أن عرض الأخطار الملحق لا يكفي أن يكون مجرد سرد لبنود يمكن إضافتها إلى وثيقة خسارة الأرباح، بل يجب أن يفهم ضمن منطق إدارة الخطر الذي يحكم صناعة التأمين الحديثة. فالتطهيرات ليست إضافات شكلية، بل قرارات اكتتابية تعكس طبيعة الخطر واحتمالية وقوعه وشدة أثره، وتحدد كيف ينتقل الخطر من مستوى إلى آخر وكيف تُعاد صياغة مسؤولية المؤمن تجاه المؤمن له. ومن دون هذا الربط النظري، يبقى عرض الأخطار الملحق عرضاً تقنياً لا



أوراق تأمينية

يكشف الأساس العلمي الذي يجعل بعض الأخطار قابلة للإضافة بينما تبقى أخرى مستثناة أو تحتاج إلى ترتيبات خاصة.

كما أن التأطير النظري يقتضي وضع التظاهرات المحلية في سياق عالمي أوسع، لأن وثائق خسارة الأرباح في الأسواق المتقدمة تعتمد نماذج أكثر تطوراً في تعريف الأخطار السياسية والكوارث الطبيعية والاضطرابات، وتستند إلى معايير دولية تحدد بدقة شروط التغطية وحدودها. المقارنة مع هذه التظاهرات العالمية تكشف مدى نضج الصياغات المحلية، وتوضح الفروق في التعريفات، وتبين ما إذا كانت التغطيات المقدمة قابلة لإعادة التأمين أو تحتاج إلى تعديل لتنسجم مع الممارسات الدولية.

ويتطلب التأطير النظري أيضاً توضيح أثر إعادة التأمين على قبول الأخطار الإضافية، لأن شركات التأمين لا تعمل بمعزل عن السوق العالمي. فقبول تظهير مثل الشغب أو الإرهاب أو الزلزال لا يعتمد فقط على رغبة شركة التأمين، بل على استعداد شركات إعادة التأمين لتحمل جزء من الخطر، وعلى شروط الاتفاقيات السارية، وعلى تقييم الأسواق العالمية لطبيعة الخطر في البلد المعني. ومن دون هذا البعد، يبدو إضافة التظاهرات وكأنها قرار محلي بسيط، بينما هو في الواقع جزء من منظومة دولية معقدة تحكمها قدرة السوق على استيعاب الخطر وتمويله.

بهذا المعنى، التأطير النظري هو ما يمنح التظاهرات معناها الحقيقي، ويحولها من بنود تقنية إلى أدوات لإدارة الخطر، ويكشف علاقتها بالممارسات العالمية وبقدرة السوق على تحمل الأخطار، وهو ما لم يتناوله المؤلف في هذا الفصل رغم أهمية هذه الجوانب في التأمين الحديث؛ وهو أمر يمكن تفهمه في السياق العراقي، حيث يكاد الطلب على وثيقة التأمين ضد خسارة الأرباح أن يكون معدوماً.

ويُعدّ القسم الخاص بفترة التعويض من أكثر أجزاء الفصل دقة، لكنه يحتاج إلى معالجة أعمق للتحديات التطبيقية مثل أثر الخزين الاحتياطي أو تعدد خطوط الإنتاج أو تغيرات السوق خلال فترة التعويض.



أوراق تأمينة

في التقييم العام، يقدم الفصل معالجة عملية واضحة ومفيدة، ويُعدّ مرجعاً تمهيدياً جيداً للممارسين، لكنه يحتاج إلى توسعة نظرية، ومقارنة دولية، وإدماج للتطورات الحديثة في إدارة المخاطر والتكنولوجيا، حتى يرقى إلى مستوى المعالجة الأكاديمية المتقدمة التي تتطلبها الدراسات المحكمة.

الخاتمة

يقدّم كتاب منعم الخفاجي مساهمة مهمة في الأدبيات العربية الخاصة بالتأمين من الحريق وخسارة الأرباح، ويتميّز بوضوح لغته، وغنى أمثله، وتركيزه على الجوانب التطبيقية التي يحتاجها العاملون في شركات التأمين. غير أن القراءة النقدية تكشف أيضاً عن حاجة الكتاب إلى توسعة معرفية تربطه بالتطورات الحديثة في إدارة المخاطر، وإلى تأطير نظري ينسجم مع المعايير الدولية، وإلى معالجة أعمق للأخطار المعاصرة التي تواجه الصناعات الحديثة. إن الجمع بين الخبرة المهنية الطويلة للمؤلف وبين تحديثات منهجية في الطباعات القادمة سيجعل الكتاب مرجعاً أكثر اكتمالاً للباحثين والممارسين على حدّ سواء، وسيعزز دوره في تطوير الكتابة التأمينية العربية التي لا تزال بحاجة إلى أعمال تجمع بين الدقة الأكاديمية والثراء التطبيقي. وبذلك، تبقى الطبعة الثانية خطوة متقدمة في مشروع معرفي قابل للتطوير، وتستحق أن تُقرأ وأن تُناقش وأن تُبنى عليها جهود لاحقة أكثر اتساعاً وعمقاً.

تعكس بعض الملاحظات النقدية الواردة في هذه القراءة، جزئياً، منظوراً شخصياً تشكّل بفعل اهتماماتي البحثية وتحيزاتي المعرفية، كما تأثرت بطموح فكري قديم لتأليف كتاب مستقل في هذا الحقل، وهو مشروع لم يرَ النور بعد، لكنه ظلّ حاضراً في توجيه زاوية القراءة وتعزيز الحساسية تجاه بعض الإشكالات النظرية والمنهجية، وهي حساسية تنعكس كذلك في الملاحق المرفقة.



أوراق تأمينة

وعليه، فإن هذه المراجعة تعبّر عن رؤية نقدية شخصية لا يُقصد بها الانتقاص من قيمة الكتاب أو التقليل من أهميته، وإنما تهدف إلى إبراز بعض القضايا التي استوقفتني من منظور معرفي ومنهجي خاص.

حزيران 2026

الملاحق

ملحق: التطورات الحديثة في مفهوم المصلحة التأمينية ومبدأ التعويض في عصر الأصول الرقمية وغير الملموسة

شهدت صناعة التأمين خلال العقدین الأخيرین تحولاً جذرياً في طبيعة الأصول التي تعتمد عليها الشركات، إذ لم تعد القيمة الاقتصادية للمؤسسات مرتبطة بالمباني والمعدات والسلع المادية، بل أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على الأصول الرقمية وغير الملموسة مثل البيانات، البرمجيات، السمعة، العلامة التجارية، العلاقات مع العملاء، والملكية الفكرية. هذا التحول فرض إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للمصلحة التأمينية ومبدأ التعويض، لأن هذه الأصول لا تخضع لقواعد الملكية أو التقييم التي كانت تحكم التأمين التقليدي.

أول التطورات الجوهرية يتمثل في انتقال مفهوم المصلحة التأمينية من الملكية القانونية المباشرة إلى القدرة على السيطرة على الأصل أو استغلاله اقتصادياً. ففي الأصول الرقمية، قد لا يكون المؤمن له مالكاً للخوادم أو البنية التحتية التي تُخزن عليها بياناته، لكنه يمتلك مصلحة تأمينية كاملة في تلك البيانات لأنها تمثل قيمة تشغيلية مباشرة، وقد يؤدي فقدانها أو تعطّلها إلى توقف النشاط أو خسارة الأرباح. الأمر ذاته ينطبق على البرمجيات المرخصة التي لا يملكها المستخدم قانونياً، لكنها تمثل جزءاً أساسياً من العملية الإنتاجية، وبالتالي يصبح استمرار عملها جزءاً من المصلحة



أوراق تأمينية

التأمينية. هذا التحول يعكس انتقال التأمين من عالم مادي قائم على الملكية إلى عالم رقمي قائم على المنفعة الاقتصادية والسيطرة التشغيلية.

كما توسّع مفهوم المصلحة التأمينية ليشمل عناصر غير ملموسة كانت تُعدّ سابقاً خارج نطاق التأمين، مثل السمعة الرقمية، الثقة في العلامة التجارية، العلاقات التجارية، والبيانات الحساسة. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الاستثمار في هذه الأصول غير الملموسة تجاوز الاستثمار في الأصول المادية في العديد من الاقتصادات المتقدمة، مما جعلها محوراً رئيسياً في تقييم المخاطر وفي تصميم المنتجات التأمينية الجديدة. وبذلك أصبحت المصلحة التأمينية ترتبط بما يحفظ استمرارية النشاط الاقتصادي، وليس بما يمكن لمسه أو امتلاكه مادياً.

أما على مستوى مبدأ التعويض، فقد شهد هو الآخر تحولات عميقة. فالأصول الرقمية لا يمكن تقييمها وفق القيمة السوقية التقليدية، لأنها لا تُباع ولا تُشتري بالطريقة التي تُباع بها الأصول المادية. لذلك أصبح التعويض يعتمد على القيمة التشغيلية للأصل، وعلى تكلفة استعادته أو إعادة بنائه، وعلى خسارة الأرباح الناتجة عن تعطّله، وعلى الأضرار المعنوية التي قد تلحق بالعلامة التجارية أو السمعة. هذا التطور واضح في التأمين على الملكية الفكرية، حيث يشمل التعويض تكاليف التقاضي والدفاع والتحقيق والاستجابة الطارئة، وهي عناصر لم تكن جزءاً من التعويض التقليدي في التأمين على الممتلكات.

كما أصبح التعويض يشمل الأضرار غير المباشرة التي تُعدّ في عالم الأصول الرقمية أكثر خطورة من الأضرار المباشرة. فقد يكون الضرر المباشر بسيطاً، مثل حذف بيانات أو تعطّل نظام، لكن الضرر غير المباشر قد يتمثل في فقدان العملاء، تراجع الثقة، انهيار السمعة، أو توقف سلسلة التوريد الرقمية. لذلك ظهرت



أوراق تأمينية

منتجات تأمينية جديدة مثل التأمين على انقطاع الخدمات السحابية، والتأمين على السمعة، والتأمين على الأضرار المعنوية للعلامة التجارية، وهي منتجات تعكس طبيعة المخاطر الحديثة التي تواجه الشركات.

ومن التطورات المهمة أيضاً ظهور التأمين البارامترى parametric الذي يعتمد على مؤشرات رقمية محددة بدلاً من تقييم الضرر بعد وقوعه. ففي حالات انقطاع الخدمات الرقمية أو الهجمات السيبرانية، يصعب تحديد حجم الضرر بدقة، لذلك يتم دفع التعويض بمجرد تحقق مؤشر معين مثل مدة الانقطاع أو مستوى الهجوم، مما يجعل عملية التعويض أسرع وأكثر ملاءمة لطبيعة الأصول الرقمية.

وأخيراً، أصبح التعويض في كثير من الحالات مرتبطاً بفقدان السيطرة على الأصل وليس بفقدانه نفسه. ففي عالم البيانات والأنظمة الرقمية، الخطر الأكبر ليس تلف الأصل بل فقدان القدرة على الوصول إليه أو التحكم فيه، سواء بسبب اختراق أو خلل تقني أو فشل في البنية التحتية. لذلك أصبح التعويض يشمل استعادة السيطرة، وإعادة بناء الأنظمة، وتكاليف الأمن السيبراني، والاستجابة للحوادث، وهي عناصر لم تكن جزءاً من التأمين التقليدي.

إن هذه التطورات تعكس تحولاً بنيوياً في صناعة التأمين، وتفرض على الأسواق العربية تحديث نماذجها ووثائقها لتواكب هذا الواقع الجديد، خصوصاً أن الأصول غير الملموسة أصبحت تمثل القيمة الحقيقية للشركات الحديثة، وأن المخاطر الرقمية تتطور بسرعة تفوق قدرة النماذج التقليدية على استيعابها. ومن ثمّ، فإن فهم هذه التحولات أصبح ضرورة لكل من يعمل في مجال التأمين أو يدرس تطورات المعاصرة.



أوراق تأمينية

ملحق: التظاهرات التأمينية بين الاستثناءات التقليدية ونظرية المخاطر

وردت بعض الأفكار في هذا الملحق في متن الورقة.

يعرض المؤلف في هذا الجزء من الكتاب الاستثناءات التقليدية في وثائق التأمين من الحريق، مثل استثناءات الحرب والإشعاع والحريق المتعمد، ثم ينتقل إلى التظاهرات التي تُستخدم لتوسيع الغطاء التأميني بحيث يشمل أخطاراً إضافية مثل الانفجار والشغب والاضطرابات والعمل الإرهابي. ويقدم هذه التظاهرات بأسلوب عملي مباشر يسهل على المكتسبين التنفيذيين فهم كيفية تعديل الوثيقة الأساسية لتتلاءم مع طبيعة النشاط أو احتياجات المؤمن له، وهو ما يمنح هذا القسم قيمة تطبيقية واضحة.

غير أن هذا العرض، رغم فائدته، يبقى وصفاً ولا يقدم الإطار النظري الذي يفسر الدور الحقيقي للتظاهرات في إدارة المخاطر. فالتظاهرات ليست مجرد إضافات تقنية تُلحق بالوثيقة، بل هي أدوات تعكس انتقال الخطر من مستوى إلى آخر، وتعيد توزيع المسؤولية بين المؤمن والمؤمن له، وتحدد حدود التغطية وفق فلسفة واضحة لإدارة المخاطر. ومن دون هذا التأطير النظري، يفقد القارئ القدرة على فهم المنطق الذي يجعل بعض الأخطار قابلة للإضافة إلى الوثيقة، بينما تبقى أخطار أخرى مستثناة أو تحتاج إلى ترتيبات خاصة.

كما أن هذا الجزء يحتاج إلى مقارنة مع التظاهرات العالمية المعتمدة في الأسواق المتقدمة، مثل تظاهرات SRCC الخاصة بالشغب والاضطرابات، أو تظاهرات الإرهاب المعتمدة في سوق لندن فهذه المقارنة تكشف موقع التظاهرات العربية ضمن السياق الدولي، وتوضح مدى تطورها أو محدوديتها، وتبرز الفروق بين الصياغات



أوراق تأمينة

المحلية والصياغات العالمية الأكثر نضجاً، خصوصاً في الأسواق التي تعتمد منهجيات هندسية متقدمة في تقييم المخاطر.

وتبرز أيضاً الحاجة إلى توضيح أثر إعادة التأمين على قبول هذه الأخطار الإضافية. فشركات التأمين لا تستطيع توسيع الغطاء التأميني بحرية، لأن قبول أخطار مثل الشغب أو الإرهاب أو الانفجار يعتمد على مدى استعداد شركات إعادة التأمين لتحمل جزء من هذه الأخطار. وفي كثير من الحالات، تكون شروط إعادة التأمين هي التي تحدد إمكانية إضافة تظهير معينة، وصياغتها، وحدود التعويض، والشروط الخاصة التي يجب تضمينها. ومن دون هذا الربط، تبدو إضافة التظهير وكأنها قرار محلي لشركة التأمين، بينما هو في الواقع جزء من منظومة عالمية معقدة تحكمها قدرة السوق على استيعاب الخطر وتمويله.

وبذلك، يتضح أن المؤلف قدّم مادة تنفيذية مفيدة، لكنه لم يقدم التحليل النظري الذي يشرح لماذا تُضاف هذه التظهير، وكيف ترتبط بنظرية المخاطر، وكيف تتأثر بإعادة التأمين، وكيف تقارن بالتظهير العالمية. وهذا ما يجعل هذا القسم بحاجة إلى تطوير ليصبح أكثر اتساقاً مع المعايير الأكاديمية ومع الممارسات الدولية في صناعة التأمين، خصوصاً في ظل التحولات الحديثة التي جعلت إدارة المخاطر جزءاً مركزياً من تصميم الوثائق التأمينية وتطويرها.

ملحق: تطوّر استثناءات الإرهاب والحرب في التأمين الدولي

أصبحت استثناءات الإرهاب والحرب من أكثر الموضوعات حساسية وتعقيداً في صناعة التأمين العالمية، خصوصاً بعد التحولات الجذرية التي شهدتها العالم خلال العقدين الأخيرين. فقبل أحداث 11 سبتمبر 2001، كان الإرهاب يُعامل في معظم الأسواق بوصفه خطراً محدود الاحتمال، وغالباً ما يُدرج ضمن استثناءات



أوراق تأمينية

عامة دون اهتمام كبير بصياغته أو أثره على قدرة شركات التأمين على تحمّل الخسائر. غير أن الهجمات الإرهابية واسعة النطاق التي شهدتها الولايات المتحدة في ذلك العام غيّرت جذرياً طريقة فهم الخطر الإرهابي، وأظهرت أنه قد يتحول إلى خطر كارثي يفوق قدرة شركات التأمين التقليدية على الاستيعاب، مما دفع الأسواق العالمية إلى إعادة صياغة التظهيرات الخاصة به، وإنشاء ترتيبات وطنية لإعادة التأمين مثل TRIA في الولايات المتحدة¹² و Pool Re¹³ في بريطانيا.

¹² يشير اختصار TRIA إلى قانون التأمين ضد مخاطر الإرهاب Terrorism Risk Insurance Act، وهو تشريع فيدرالي أصدرته الحكومة الأمريكية عام 2002 عقب الهزة العنيفة التي تعرّض لها سوق التأمين بعد هجمات 11 سبتمبر. فقد كشفت تلك الهجمات عن عجز شركات التأمين الخاصة عن التعامل مع مخاطر الإرهاب، نظراً لعدم القدرة على تقدير حجم الخسائر أو تكرارها، ولطبيعة الخطر نفسه الذي يتسم بالشدة العالية وعدم القابلية للنمذجة الاكتوارية.

أدى هذا الوضع إلى انسحاب شركات التأمين من تقديم تغطيات الإرهاب أو رفع أسعارها إلى مستويات غير قابلة للتحمّل، ما هدّد قطاعات اقتصادية واسعة تعتمد على التأمين "الإلزامي"، مثل العقارات التجارية، النقل، الطاقة، والبنية التحتية. ولتفادي شلل اقتصادي محتمل، جاء قانون TRIA ليقدم نظام دعم حكومي backstop يضمن استمرار التغطية التأمينية: تتحمل الشركات الخسائر حتى حدّ معين، ثم تتدخل الحكومة لتغطية الجزء الأكبر من الخسائر بعد تجاوز هذا الحد.

لم يكن الهدف من TRIA نقل عبء الخطر إلى الدولة، بل توفير مظلة استقرار تنظّم العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وتمنع انهيار سوق التأمين أمام مخاطر لا يمكن للقطاع الخاص تحمّلها منفرداً. وقد أسهم هذا الإطار في إعادة الثقة إلى السوق، وضمان استمرار المشاريع الاقتصادية الكبرى، وتوفير تعريف قانوني واضح للعمل الإرهابي وآليات التعويض عنه.

تمّ تمديد العمل بقانون التأمين ضد مخاطر الإرهاب TRIA بموجب Consolidated Appropriations Act 2019 قانون الاعتمادات الموحدة لعام 2019، حيث أعيد تفويض العمل بالبرنامج لمدة سبع سنوات إضافية بعد انتهاء التفويض السابق في نهاية عام 2020. وبموجب هذا التمديد، يستمر نفاذ TRIA حتى 31 ديسمبر 2034، بما يضمن استمرار الإطار القانوني الذي يوفر آلية الدعم الحكومي لسوق التأمين الأمريكي في مواجهة مخاطر الإرهاب، ويحافظ على استقرار القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على هذه التغطية.

¹³ Pool Reinsurance Company Limited، المعروف اختصاراً بـ Pool Re، هو نظام لإعادة التأمين ضد مخاطر الإرهاب أنشأته الحكومة البريطانية بالتعاون مع سوق التأمين التجاري. ويُعدّ واحداً من أقدم النماذج العالمية وأكثرها استقراراً في إدارة مخاطر الإرهاب ذات الشدة العالية وعدم القابلية للنمذجة الاكتوارية.



أوراق تأمينية

هذا التحول أثار جدلاً واسعاً حول كيفية تعريف الإرهاب، وما إذا كان يجب استثنائه بالكامل أو تغطيته ضمن ترتيبات خاصة، وكيف يمكن التمييز بين الإرهاب السياسي وأعمال العنف الجماعي والعمليات الفردية. كما برزت الحاجة إلى إعادة النظر في العلاقة بين الإرهاب والحرب، خصوصاً في ظل ظهور أنماط جديدة من الصراعات غير التقليدية، مثل الحروب الهجينة،¹⁴ والهجمات السيبرانية ذات الطابع السياسي، والعمليات التي تنفذها جماعات غير حكومية لكنها تمتلك قدرات عسكرية. هذه الأنماط جعلت الحدود بين الحرب والإرهاب أقل وضوحاً، وأثارت نقاشاً عالمياً

جاء تأسيس Pool Re عام 1993 في أعقاب حملة التفجيرات التي نفذها الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA) ضد الأهداف الاقتصادية في بريطانيا، ولا سيما تفجير Baltic Exchange عام 1992 وBishopsgate في مدينة لندن عام 1993، اللذين ألحقا خسائر جسيمة بالامتلاكات التجارية وأدى إلى انسحاب معيدي التأمين من سوق تأمين مخاطر الإرهاب، مما أحدث اضطراباً كبيراً في سوق التأمين البريطاني. فقد أدت تلك الهجمات إلى انسحاب شركات التأمين من تقديم تغطية لمخاطر الإرهاب أو رفع أسعارها إلى مستويات غير قابلة للتحمل، الأمر الذي هدد استقرار قطاع العقارات التجارية والبنية التحتية، وكشف عن حاجة ملحة إلى تدخل حكومي يضمن استمرار التغطية التأمينية.

استجابةً لهذا الوضع، أنشأت الحكومة البريطانية Pool Re بوصفه آلية تشاركية بين القطاعين العام والخاص، وتم إبرام اتفاقية إعادة التأمين (إعادة التأمين المكرر) (Retrocession Agreement) بين الحكومة وPool Re بموجب قانون إعادة التأمين (أعمال الإرهاب) لعام 1993، لتصبح وزارة الخزانة (HM Treasury) معيد التأمين الأخير (reinsurer of last resort).

تبيع شركات التأمين التجارية تغطيات الإرهاب لطالبي التأمين، بينما يوفر Pool Re إعادة التأمين لهذه الشركات. وفي حال تجاوزت الخسائر قدرة Pool Re، تتدخل الخزانة البريطانية لتوفير دعم حكومي، على أن يُعاد تسديد أي مبالغ تُدفع من الخزانة لاحقاً، مما يجعل النظام غير مُكلف للحكومة على المدى الطويل.

وقد توسع نطاق تغطية Pool Re تدريجياً ليشمل أنواعاً متعددة من مخاطر الإرهاب، بما في ذلك التفجيرات التقليدية والهجمات الكيميائية والبيولوجية، إضافة إلى الهجمات الإلكترونية ذات الأثر المادي. وبفضل هذا الإطار، حافظت المملكة المتحدة على استقرار سوق التأمين ضد الإرهاب، وأصبحت تجربة Pool Re نموذجاً يُحتذى به دولياً، وقد استلهمته الولايات المتحدة عند إنشاء برنامج TRIA عام 2002.

¹⁴ الحرب الهجينة هي نمط صراع يجمع بين الأدوات العسكرية وغير العسكرية في آن واحد، بحيث تُستخدم القوة المحدودة إلى جانب الهجمات السيبرانية، والدعاية الإعلامية، والضغط الاقتصادي، والعمليات السرية، وتحريك الوكلاء المحليين، بهدف تحقيق مكاسب استراتيجية من دون خوض حرب تقليدية شاملة.



أوراق تأمينية

حول مدى صلاحية الاستثناءات التقليدية التي صيغت في زمن كانت فيه الحرب حدثاً واضحاً ومحددأ، بينما أصبحت اليوم تتخذ أشكالاً معقدة لا تنطبق عليها التعريفات القديمة.

وفي السياق نفسه، شهدت استثناءات الحرب تطوراً كبيراً بسبب تغير طبيعة النزاعات المسلحة. فالحروب الحديثة لم تعد تقتصر على مواجهات بين جيوش نظامية، بل تشمل عمليات غير متكافئة، وصراعات داخلية، وهجمات سيبرانية، وعمليات تخريبية. هذا التعقيد جعل الاستثناءات التقليدية غير كافية، وأدى إلى ظهور نقاش عالمي حول ضرورة تحديث صياغات الحرب لتشمل الأشكال الجديدة للنزاعات، وتوضيح العلاقة بينها وبين الأخطار السياسية وأعمال الشغب والاضطرابات المدنية.

وتبرز أهمية هذه التطورات لأنها تؤثر مباشرة على قدرة شركات التأمين على الاكتتاب، وعلى قدرة شركات إعادة التأمين على قبول الأخطار، وعلى تصميم الوثائق في الأسواق المتقدمة. كما أنها تحدد ما إذا كان الخطر سيُعامل بوصفه خطراً قابلاً للتأمين، أو خطراً كارثياً يحتاج إلى ترتيبات حكومية أو صناديق وطنية. ومن دون فهم هذه الخلفية العالمية، تبدو التظاهرات الخاصة بالإرهاب والحرب مجرد بنود تقنية، بينما هي في الواقع جزء من منظومة وطنية ودولية معقدة تحكمها اعتبارات اقتصادية وسياسية وتشريعية.

وبذلك، فإن تطور استثناءات الإرهاب والحرب يمثل أحد أهم التحولات في التأمين الدولي المعاصر، ويُعدّ عنصراً أساسياً لفهم كيفية صياغة الوثائق الحديثة، وكيفية تقييم الأخطار ذات الطابع السياسي أو العسكري، وكيفية توزيع المسؤولية بين شركات التأمين وإعادة التأمين والدولة. ■



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>